هكذا يحاول السوريون إدخال الفيل في ثقب الإبرة

متوسط دخل الفرد ٥٠ ألف ليرة.. والمطلوب للأسرة ٦٥٠ ألفاً

٧٠ بالمئة من الناس يقتصرون على وجبة أو اثنتين كحد أقصى

| يسرى ديب

إن العمل على التعايش مع دخل لا يتجاوز متوسط الأجور فيه الخمسين ألف ليرة، على حين المطلوب لا يقل عن ٦٥٠ ألف ليرة حسب رأي الباحث الاقتصادي د. سنان ديب يصبح أشبه بمحاولة إدخال الفيل من ثقب الإبرة! في الحسابات العملية.. إذا استهلكت الأسرة كل أسبوع طبق بيض، وصل سعره حتى كتابة هذا الموضوع إلى ٦ آلاف ليرة، فهذا يعني أنه طار أكثر من نصف راتب «أم علي» البالغ ٤٠ ألف ليرة، وإذا كانت أغلبية الأسر استغنت مؤخراً عن البيض ووضعته في قائمة المواد المنسية كاللحمة والفروج والفواكه، فلا يمكن الاستغناء عن الخبز، حيث يصل استهلاك أسرة أم علي المؤلفة من ٦ أشخاص إلى ٣ ربطات من الخبز يومياً، أي ٩ آلاف ليرة شهرياً للخبز وحده!

تتحايل أم علي على الحاجات الشهرية وتقسم دخل الأسرة كله لشراء الضرورات القصوى في مطلع كل شهر، بعد تجميع الدخل الوارد إلى العائلة من الموظفين الثلاثة لديها، فيصبح لديهم مبلغ لا يتجاوز ١٧٠ ألف ليرة، وعلى هذا المبلغ أن يسد حاجات الأسرة بأكملها، ومن ضمنها تكاليف الدراسة ما بعد الثانوية وما دونها.

تخصص أم علي من رأس القائمة مبلغاً للسكر والرز ومواد التنظيف، والزيت يتصاعد شهرياً بسبب ارتفاع الأسعار كل يوم، وكان في آخر مرة ٣١ ألف ليرة، وتضيف إنها مهما «قنرت» في حاجاتها فلن تقل عن ٣٠ ألف ليرة في الشهر. للخضار والحشائش الأرخص دائماً، وفي الحالات الضرورية جداً تشتري ١-٢ كيلو لبن، لا يقل سعره عن الألف ليرة، وهنالك مصروف لا يستهان به للمتة التي لا يمكن الاستغناء عنها كما تقول أم علي، ولا يقل مبلغ استهلاكها شهرياً عن ٤٠ ألف ليرة.

تحاول أم علي وجميع أفراد أسرتها الذين يستخدمون المواصلات العامة يومياً تقليص نفقات الركوب في المواصلات العامة، ومع ذلك لا تقل تكاليف المواصلات الشهرية عن ٣٠ ألف ليرة، وهذا لا يشمل مصاريف الدراجة النارية من البنزين وغيره التي يستخدمها ابنها للوصول إلى عمله.

ضغط النفقات بأقصى حدوده، والمنسيات أكثر من الأشياء التي يتم استهلاكها، ولكن في النصف الثاني من الشهر يصبح الاستجرار من الدكان أو البقاليات يسجل في قائمة الديون عند صاحب البقالية ريثما يحصلون على الراتب من جديد، إذ إنه رغم تذمر أصحاب البقاليات من الديون، لكنهم لن يتمكنوا من البيع إذا لم يفتحوا دفتراً للديون، ومع نسبة التضخم الهائلة، أصبح الركود التضخمي سمة عامة لدى جميع المحلات والقطاعات، فكما يشتكي أصحاب محلات اللحمة من تراجع زبائنهم وكمية مبيعاتهم لكثير من زبائنهم من الكيلوات للبيعض إلى الغرامات، كذلك الحال مع باقي السلع من أصحاب محلات الألبسة أو الأحذية.. الخ.

الأرخص

لا داعي للحديث عن النوعيات فالأرخص هو السلعة المطلوبة مهما كانت مواصفاتها، لذا يقول أبو عبد الله وهو أب لخمسة أولاد أنه يبحث عن الأرخص من كل شيء، وحتى لو علم اليقين أن علبة الشاي التي اشتراها لن تعطيه لون الشاي أو طعمها لكنه لا يتوانى عن شرائها مادامت الأرخص.

مع الحاجة الماسة للأساسيات هل أغلقت محلات التجميل؟

لم تغلق وما زالت الصبايا تشتري مواد التجميل وتتجمل، ولكن غالباً بأسوأ الأنواع وأرخصها، وغالباً يخصص مبلغ جانبي جداً لشراء بعض مواد التجميل الرخيصة وتعويض ما انتهى من المجموعة، تقول العشرينية سارة (طالبة جامعة) إنها بالكاد تستطيع تبديل ملابسها التي ترتديها كل فصل، إذ إن أجار المواصلات والذهاب إلى الجامعة بأكثر من باص يشكل عبئاً على أهلها، وأن محاولاتها المتكررة للعمل إلى جانب الدراسة لا تجدي دائماً، لأنها تدرس الهندسة وتحتاج إلى دوام ومتابعة من جهة، ولأن ما تحصل عليه من أجور بكل الأعمال التي تحاول عملها لا يعود بمبالغ تحقق فروقاً مجزية، تقول سارة إنها تشتري مواد تجميل عن البسطة حيث الأسعار الأرخص دون التفكير في النوعية.

كانت محلات البالة تشكل ملاذاً لأغلبية الناس ويجدون ضالتهم فيها، لأن الدخل المنخفض في سورية قصة أزلية، ولكن حتى البالة الآن لم تعد متاحة لأغلبية زبائنها السابقين، فهي تجاري الدولار في السوق السوداء وليس بالتسعيرة الرسمية للمركزي، الأمر الذي جعل الحصول على اللباس مشكلة كبيرة أيضاً بعدما أصبحت الكثير من الأجور لا تغطي تكاليف سعر حذاء جيد.

الركود التضخمي

الاقتصادي د. سنان ديب يرى أن الأسعار ارتفعت إلى نحو ٤٧ ضعفاً لبعض المواد، وأن حاجة الأسرة برأيه لا تقل شهرياً عن ٦٥٠ ألف ليرة في حين الحد الوسطي للأجور لا يتجاوز ٥٠ ألف ليرة، لذلك أكثر من ٧٠٪ من الشعب أصبح يقتصر على وجبة أو اثنتين بأقصى حد، وأن اللحوم بكل أنواعها تحولت إلى حلم حتى الفروج، وحتى طبخة كالمجدرة أصبحت تكلفتها تصل إلى أكثر من ١٠ آلاف ليرة، كل هذه الأمور جعلت استهلاك السوريين يقتصر على الضروريات جداً من المواد الغذائية، وهذا التقليص في استهلاك المواد الغذائية من حيث الكمية والنوعية تسبب بتخفيض في الطاقة البشرية. أضاف د. ديب أن من آثار هذه الفجوة الرهيبة بين الأجور والأسعار أيضاً الركود التضخمي لأن البلد وصلت إلى أعلى درجة تضخم. ومن آثار هذا الحال أيضاً التغير في العادات والتقاليد والتواصل الاجتماعي بين الناس وتجنب السفر والتنقل بين المحافظات وللعائلات قدر الإمكان.. كل هذا يتطلب هندسة سعر الصرف، والنظر بأسعار الطاقة وبشكل يحقق انطلاقة اقتصادية تحسب المستوى المعيشي للمواطن، وإيجاد طرق مفيدة لدعم الإنتاج، وأن يكون هنالك مرونة في القرارات، بمعنى أن تكون قابلة للمراجعة وليست نهائية.

تخفيض الجودة

تتوسع حلقة المتضررين من الواقع المزري للدخل لتطول المنتجين أيضاً، لأن من ينتج يهمه أن يسوق إنتاجه، وهذا يجعل معظم الصناعيين يفكرون في كيفية خفض تكاليف إنتاجهم على حساب الجودة، ليتمكنوا من بيعها يقول الصناعي نهاد شردوم لصناعة بياضات الهادي، إنهم يضطرون إلى تخفيض مواصفات القطعة لكي يتمكنوا من بيعها، لأن الزبون لا يبحث عن الجودة وإنما عن السعر، فمثلاً عوضاً عن أن تكون سماكة «لحاف الداكرون» ٤ سم مثلاً يعملون على تخفيضها إلى ٣ سم، ويوافق الزبون على هذا لأن سعرها ينخفض من ٣ إلى ٤ آلاف ليرة، وكل هذا ليتجاوبوا مع إمكانات زبون قدرته الاستهلاكية منخفضة جداً.

في حين يرى الصناعي وأمين سر غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن هذه الهوة تؤثر على الكتلة النقدية المعدة للإنفاق، وبالتالي تخفض من حجم المستوردات أو الصناعات أو المشاريع السياحية الخ. وأن الطبيعي أن يتوفر بين أيدي المستهلكين كتلة نقدية تتيح لهم الإنفاق على أساسيات العيش ويبقى جزء من أجل الكماليات وجزء آخر من أجل الادخار.

حتى الأمل

لا تثير أخبار زيادة الأجور السعادة المنتظرة، لأن المطلوب زيادات كبيرة لتتساوى الأجور بالأسعار، ولكن ما يحصل أن نسب الزيادة محدودة، وحركة الأسعار تسبق الزيادة عقب كل خبر عنها بأشواط، ما يجعل الأمل مقتولاً بحل عن طريق الزيادات المحدودة في الأجور.

➤ اللحومات بكل أنواعها والفاكهة من المنسيات

➤ صناعيون: تخفيض مواصفات السلعة لأن الزبون يبحث عن الأرخص

فكرة تدور في الزراعة..

التأمين على البيوت البلاستيكية

| الوطن

قال مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية محمد أبو حمود: إن بعض العاملين في زراعة البيوت البلاستيكية طالبوا وزارة الزراعة بإنشاء صندوق تأمين يساعدهم على تغطية تكاليف خسائرهم مقابل اشتراكات سنوية يدفعونها، وأن وزارة الزراعة تعمل على دراسة فكرة تطبيق التأمين على الزراعات البلاستيكية التي تتعرض لخسائر سنوية بسبب العوامل الجوية، والتنين البحري الذي يصيب بعض المناطق في محافظة طرطوس.

أضاف أبو حمود: إن وزير الزراعة حسان قطنا وجه لجنة من الوزارة للقاء المزارعين المتضررين في محافظة طرطوس لدراسة إمكانية زراعة زراعات بديلة كالخضر المبكرة وغيرها عوضاً عن البيوت البلاستيكية في المناطق التي تتعرض لخسائر كبيرة بسبب التنين البحري المتكرر.

وبين أبو حمود أنه سيتم إصدار دليل عملي لصندوق التخفيف من آثار الجفاف يسهل من عمل اللجان المختصة ويسهل العمل لوصول التعويضات إلى مستحقيها الفعليين بأسرع وقت.

وعن حجم الأضرار لهذه العاصفة الأخيرة قال أبو حمود: إن إجمالي الأضرار بلغ نحو ٦٢٧ بيتاً بلاستيكياً ونفقاً متضرراً، ففي منطقة القلوع بيناس بلغت الأضرار الناتجة عن التنين البحري ٥٦ بيتاً بلاستيكياً مزروعاً بالبندورة، ونحو ١١ بيتاً مزروعاً بالكوسا، وأن نسبة الأضرار هنا تتراوح بين ٥٠-١٠٠٪، وهناك غمر بالماء لنحو ٤٠٤ أنفاق بندورة، و٢٠٣ بيوت بلاستيكية متضررة في طرطوس، و٢٠ بيتاً في منطقة صافيتا. يذكر أن آلية تعويض الصندوق توزع على ثلاث شرائح، ونسبة التعويض تتراوح بين ١٠-٢٠٪ من قيمة الخسائر.

موجة البرد أثرت في إنتاجها

قزيز: أسعار الخضر المنتجة في البيوت البلاستيكية ارتفعت من ٣٠ إلى ٥٠ بالمئة

| رامز محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موجة البرد والصقيع الحالية أثرت على إنتاج البيوت البلاستيكية من الخضر والفواكه وأدت إلى انخفاض الإنتاج على حين لم يكن للأمطار تأثير على إنتاجها.

وأوضح قزيز بأن أسعار الخضر المنتجة في البيوت البلاستيكية مثل البندورة والخيار والفاصولياء المالطية والفليفلة والباذنجان ارتفعت بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً خلال موجة البرد الحالية قياساً لأسعارها قبل موجة البرد..

وأشار إلى أن سعر كيلو البندورة البلاستيكية إنتاج بانياس بالجملة كان قبل الموجة ٦٠٠ ليرة أما اليوم فسعر الكيلو ٧٥٠ ليرة والبندورة الطرطوسية كانت بـ٦٠٠ ليرة أما اليوم بسعر ٨٠٠ ليرة والباذنجان كان سعر الكيلو الواحد منه قبل الموجة بـ٨٠٠ ليرة أما اليوم فيباع في أرض الإنتاج اليوم بسعر ١٢٠٠ ليرة، والفليفلة كانت بـ٨٠٠ ليرة أما اليوم بـ١٥٠٠ ليرة، والخيار كان بـ٧٠٠ ليرة أما اليوم بـ١٣٠٠ ليرة في أرض الإنتاج.

ولفت إلى أن إنتاج الخضر والفواكه الأرضية لا يتأثر بالبرد فقط الأمطار هي التي تؤثر على إنتاجها، مشيراً إلى أن ورشات القطاف في المزارع لا تعمل أثناء الأمطار نتيجة صعوبة القطاف بسبب الطين الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها حالياً.

ونوه بأن كميات الخضر التي تدخل سوق الهال بدمشق حالياً انخفضت بنسبة ٢٥ بالمئة نتيجة موجة البرد والأمطار، مشيراً إلى أنه قبل موجة البرد والأمطار كان يدخل سوق الهال بحدود ٢٠٠٠ طن خضر وفواكه مشكلة أما اليوم فيدخل السوق بحدود ١٥٠٠ طن.

وأشار إلى أن نحو ٤٠٠ طن بطاطا يدخل سوق الهال يومياً و١٥٠ طن ملفوف وزهرة وحمضيات مشكلة بحدود ٢٠٠ طن إضافة لـ٢٠٠ طن جزر وغيرها من الأنواع الأخرى.

وأشار إلى أن حركة تصدير الخضر والفواكه الساحلية جيد حالياً إلى دول الجوار، لافتاً إلى أن نحو ٢٥ براداً محملة بالخضر والفواكه تذهب يومياً إلى دول الخليج والعراق، على حين أن ما يعادل ١٥٠ طناً من الخضر المشكلة تذهب إلى لبنان ولا يتم تصدير حمضيات إليها.

طوارئ الكهرباء:

فليسعد «الرد» إن لم يحسن الحال

| عبد المنعم مسعود

يفاقم الشتاء أزمات المستهلكين فمن مازوت التدفئة وربطة الخبز وساعات الانتظار على طابور الفرن عبوراً إلى وسائل النقل ومشكلتها المزمنة مع توافر مادتي المازوت والبنزين وصولاً إلى التيار الكهربائي وعدم انتظام التقنين أو عدالته أو فقدان التيار الكهربائي لساعات طويلة متواصلة.

وتجاوزت ساعات التقنين في أغلب قرى وبلدات ريف دمشق خمس ساعات قطع مقابل ساعة وصل وخلال هذه الساعة إن حدث وجاء التيار الكهربائي فلن تتجاوز المدة نصف الساعة بل قد لا تكمل ربع الساعة وفقاً لما يؤكده رئيس بلدية بيت سحم رضوان شويكي في تصريح لـ«الوطن» مبيناً أن واقع كهرباء البلدة سيئ جداً مثلها مثل أغلب مناطق جنوب العاصمة.

وينطبق الحال في بيت سحم على الحسينية والسبينة وبلدات وادي بردى.

ووفقاً لما يؤكده رئيس بلدية الهامة الذي بين أن منطقة الخابوري التي يوجد فيها أكثر من ٤٠٠ نسمة لم تصلها الكهرباء منذ عشرة أيام. ويؤكد مستهلكون في بستان الدور في المنطقة الصناعية في العاصمة دمشق أن الكهرباء لم تصلهم يوم الثلاثاء الماضي سوى ساعة واحدة وأن عملية التقنين المطبق في العاصمة ٤ ساعات قطع مقابل ساعتي وصل لا تطبق بشكل عادل.

وبدت محاولة إصلاح الأعطال في جرمانا بالاتصال بالطوارئ الذين رغم استجابتهم بتسجيل الشكوى إلا أن الورشات لم تصل لإصلاح العطل وكان الجواب أنه تم إصلاح العطل وعلى المستهلكين البحث عن كهربائي لإيصال التيار إلى الساعة فاضطر المستهلكون لإصلاح العطل مؤقتاً عبر مد أشرطة كهربائية مختلفة بحثاً عن الكهرباء في أحد الفازات الصالحة على حين غاب التيار الكهربائي عن أغلب أحياء المعضمية خلال الأسبوع الماضي لأكثر من يومين متتاليين.

وبقيت محاولة معرفة واقع التقنين والانقطاعات المستمرة في الريف بلا جدوى في ظل اعتذار مدير كهرباء الريف عن التصريح إلا بموافقة المكتب الصحفي في الوزارة الذي لم تصل موافقته طوال الأسبوع الماضي على الرغم من الاتصالات المتكررة معه والوعود المتكررة من قبله.